مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: نشرة المعلومات
التاريخ : ١٩٧٨/٤/٢

الصحافة

ونقطة التحول القادمة

بيان أصدره مكتب الصحفيين بحزب
التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

٥٣٦٥

تمر مهنتنا في الوقت الراهن بنقطة تحول هامه • يحدث ذلك تحت تأثير عدد من العوامل الرئيسية :-

عامل أول :
هو ظهور صحف حزبية غير مملوكة للاتحاد الاشتراكي ، والآفاق التي تنتظر هذا النوع من الصحف •• عندما تتحول الى صحف يومية • أو تصبح الأوسع انتشارا ضمن الاسبوعيات •

واذا كان لهذه الصحف •• الآن ومستقبلا بدرجة أكبر أثرها في الممارسة الديمقراطية وتحقيق قدرا أكبر من حرية الصحافة •• فانهما من ناحية اخرى تترك أثرا مهنيا يترتب على تزايد عدد المشتغلين بهذه الصحف •• كما يترتب على المنافسة بينها وبين الصحف القومية والتي سوف تؤدي بالضرورة الى حيوية صحفية وسياسية أكبر مما نشهده الآن •

العامل الثاني :
محاولة الاجهزة الحكومية على الجانب الآخر تقهقر الاوضاع الصحفية •• ليس فقط جانبها السياسي • أو جانب الملكية وحق اصدار الصحيفة •• ولكن من جانبها المهني أيضا • وبما يتعلق بحقوق الصحفي وواجباته وكيفية مساءلته • وكانت ابرز هذه المحاولات انشاء المجلس الاعلى للصحافة ومشروع قانون الصحافة الذي عبر الصحفيون عن رفضهم له •

أما العامل الثالث :

الذى يؤثر على العمل الصحفى فى الوقت الراهن فهى الاوضاع المهنية والنقابية والاقتصادية .. ولاشك ان صدور لائحة الحد الادنى لاجور الصحفيين والتى كانت ثمرة نضال عدد من مجالس نقابتنا كان حدثا هاما فى تنظيم علاقة الأجر بين الصحفى ومؤسسته ... ولكن .. هل أصبحت اللائحة الآن ملائمة ؟

... وهل يسير تطبيقها بما فيه مقابل الأعباء المهنية سيرا حسنا يتلاءم مع روح اللائحة التى نصت على انها حد ادنى ، ويتلاءم مع ظروف المعيشة التى تملى تعديل قوانين العاملين فى القطاع العام والخاص ؟

ثم .. واذا كان معاش الصحفى هو الجزء المتمم لاجرة فى نهاية خدمته فهل انتظمت موارد نا النقابية لتغطية ذلك وزيادته ، ام انها خاضعة للضغوط الحكومية .. التى تستطيع ان تعطى وتمنع عندما تشاء .

من هنا ، فلابد من نظرة ثاقبة على انتخابات نقابات الصحفيين ... وفى هذا المجال لا أبدى رأيا فى مرشح من المرشحين ، لكننا نقول تعالوا الى كلمة سواء حول قضايا المهنة . أننا نرى بحكم تواجدنا فى شتى المؤسسات الصحفية ومواقع العمل الصحفى .. وبحكم انتمائنا لحزب قام على أساس الديمقراطية والاشتراكية ... نرى عددا من المبادىء التى ينبغى الاتفاق حولها .

المبدأ الاول :

أننا ديمقراطيون .. نقدس الحرية ، ونحرص على ممارستها ونتيح لها أوسع مدى . وحتى يحدث ذلك فلا بد ان يكون قانون الصحافة القادم متحررا من فكرة الوصاية ، ومتحررا من فكرة التبعية للاجهزة الحكومية .

أن مساءلة الصحفى أمام المجلس الاعلى وحق المجلس فى ايقافه نص لابد ان يلغى .. وحق الاجهزة التنفيذية فى نشر ما تراه تحرير للصحافة من خارجها ، وخطر يضع احتمال تحول الصحف الى نشرات حكومية . كذلك فان شروط اصدار الصحف ، واستمرارها وتبعيتها أمور

يجب ان تتعدل . ناهيك عن أوجه الرقابة الاخرى التى تمتد الى الشرطة والاسطوانات وصحف الحائط الجامعية والمدرسية ...

اننا نرفض مشروع القانون الجديد للصحافة والمطبوعات ، ونحيى مجلس نقابتنا الذى بادر بذلك .. ونطالب كل المرشحين الالتزام بذلك .

المبدأ الثانى : اننا مهنيون .. ينبغى ان نفصل بين العمل المهنى والهوية السياسية ... واذا كانت الصحافة هى مهنة الرأى والاختلاف .. فانها أولى من غيرها بالحماية ... ولا يمكن ان تكون الهوية السياسية - فى مجتمع يرفع رايه الديمقراطية سببا فى اضطهاد او عزل ، أو تجميد ، أو تطهير .

لقد أخذت الصحف او معظمها موقفا متحفظا من كل الاشتراكيين وأخذت بعض الصحف موقفا متحفظا من حرية الرأى ، أيا كان اتجاه هذا الرأى .. فى اليمين أو الوسط أو اليسار ... وتم تجميد أقلام هنا وهناك .....

كذلك ، تلوح الدولة من حين لآخر بفكرة تطهير جدول النقابة ولم توضح على أى سند من القانون او السياسة أو المبادئ الدستورية .

واذا كانت مهمة الصحفى الدفاع عن المجتمع .. فان ابسط حقوقه ان يتمتع بالاستقرار ، وألا يخضع للتهديد ، وألا يلوح له بالطرد من حين لآخر ..

اننا اذا وافقنا على هذا المبدأ الخطير ، وهو العبث بالجدول وتجميد الصحفيين ، فاننا سوف نجد أنفسنا كمهنيين نتبادل المقاعد فى دوريات منتظمه .. حسب الظروف السياسية .. فريق يعمل وفريق ينتظر ... أو يشرد .. حسب نوع الاجراء المطروح فى كل ظرف سياسى ، ولن يسلم من ذلك اى فريق .. فالسياسة متقلبه والمهنة باقية ..

أما المبدأ الثالث:

ـــــــــــ الذى ينبغى ان نتمسك به فهى ان نقابتنا لابد ان تستمر فى أداء دورها الذى بدأته لتقنين علاقة الصحفى بمؤسسته من حيث الاجر والميزات التى يتطلبها العمل .. كما انها لابد ان تسعى لاستقلال مالى يحررها من الضغوط الحكومية الناشئة عن حاجة صندوق المعاشات .. وسوف يكمل هذا الاستقلال المالى فكرة الاستقلال السياسى عن اى حزب من الاحزاب ، ويؤكد طابعها المهنى ايضا فانه استقلال يمكن بمورد ال ١٪ من اعلانات الصحف والاستثمارات المحتمله . ولكن معركتنا نظيفة ...

(ولكن وحدتنا دائمة .. كأبناء مهنة واحدة .. وهى مهنة الكد والتعب والعطاء .. لكنها مهنة الشرف والاصالة أيضا) .

لجنة الصحفيين

بالتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

تحريرا فى: ١٩٧٨/٤/٢ .